السياسات العامة

إن القاعدة العامة التي اصبحت معتمدة من معظم الحكومات العربية، هي خدمات مقابل القبول الشعبي، لكن الفخ الذي وقع فيه معظم الشعوب العربية أنه لم يتم تحديد نوع وكمية وجودة تلك الخدمات، ولذلك قامت الحكومات العربية في فترة الثمانيات بعد تبني النظام الاشتراكي، بتوفير خدمات الدعم الاجتماعي ( الوقود، السلع التموينية، الصحة، التعليم، والتوظيف الغير انتاجي)، مقابل الولاء للنظام ودون المطالبة بالحقوق السياسية والحريات المدنية، ولكن التطورات الحاصلة في المنطقة أدت إلى تغيير في المفاهيم، وتطور في التوجهات الفكرية والمعتقدات، وإعادة النظر في العقد الاجتماعي المبرم بين الحاكم والمحكومين في المنطقة، ومحاولة تحسين جودة بنود ذلك العقد وأضافة بعض البنود، وتوال السخط الاجتماعي نظرا لعدم وفاء الحكومات بألتزاماتها، وخاصة أن هذه الالتزامات تمثل الحد الادنى من المطالب، مما دعا الحكومات إلى إعادة النظر في سياساتها وتحسين علاقاتها مع المحكومين، ولازال أحد المكونات الرئيسة لأي عقد اجتماعي – أي .الحوكمة الفعّالة – يعاني الانهيار في أغلب أرجاء المنطقة

وكذلك البطالة وضعف النمو الاقتصادي، وقد تم ملاحظه ذلك من معظم افراد المجتمع باختلاف طائفهم وولاءتهم الاجتماعيه حيث ان الحكومات اصبحت عاجزه عن توفير بعض المتطلبات الاساسيه التي كانت تشبه بمسكنات بالنسبه للافراد.

التمثيل، المشاركة، والحرية، البحث عن بدائل:

ان معظم المراقبين من المنظمات الدوليه قد وجدت انه معظم الدول العربيه ليست حره تماما وان اربعه منها تعتبر حره جزئيا في تصنيفات الصحافه والانترنت، ولكن الراي السائد عند اغلب المراقبين ان ما حدث في 2011 هو مجرد مرحله مؤقته وليست تغيير جدري حيث ان ما حدث في دول مثل ليبيا وسوريا واليمن جعلهم اكثر ياسا من التحول الديمقراطي الكامل في المنطقه، ودفع الحكومات الى عرقلت سبل الاندماج السياسي مع المحكومين، ويقرا معظم شعوب المنطقه بان عمليات الاقتراع والانتخابات التي تحدث في بعض المدن العربيه ما هي الا دعايه شكليه موجهه الى الخارج حيث ان ثقه المواطنين في الحكومات او ما ينتج عن الانتخابات من اشخاص في مستويات تنفيذيه او تشريعيه اصبحت شبه معدومه، وبالعكس الثقه بالقضاء التي في بعض دول تم قياسها انها تصل الى اكثر من 30% هو انعكس ذلك على الحياه السياسيه حيث ان نسبه المشاركه السياسيه والتي تعتبر ضعيفه اساسا قد تمحورت في ان معظم المشاركين يقومون بالانخراط في مؤسسات المجتمع المدني بنسبه اكبر بكثير من انخراطهم في الاحزاب السياسيه ومع ذلك هناك الكثير ممن يتشبثون بفكره المشاركه مع الحكومه ويرون ان هناك امل في ذلك ويحاولون البحث عن بدائل لوضع اساس متين لتلك العلاقه.

حريات منقوصه:

تقوم بعض الحكومات باتباع سبل القمع الوحشي للحفاظ على نظامها حيث انه قد ازداد بشكل كبير عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري التي طالت معارضين في البدايه وبعد ذلك اصبحت تطال كل دي راي ولدينا في مصر خير مثال حيث ان النظام وجد في تحركات الناشطين في عهد مبارك وبعد الانقلاب على محمد مرسي الدريعه لممارساته الانتهاكيه ومع ذلك كان الناشطين يعرفون الحدود التي يقفون عندها ولكن بعد تولي العسكر الحكم من جديد اصبحت تتخلص الحريات اكثر واصبحوا لا يعرفون ما هي الحدود التي يقفون عندها كون الحدود يتقلص سقفها كل فتره واخرى، ويلاحق ان الصحافه تتعرض دائما للهجوم من قبل الانظمه حتى في الدول التي يوجد لديها حريه جزئيه للصحافه فانها تقول مقيده والكتاب يكونون عرضه للسجن ولكن ذلك لم يغني عن البحث عن سبل بديله حيث انه اصبح التوجه الى الصحافه الالكترونيه اكثر فاكثر.

رغم ان الصحافة الالكترونيه لا تغني عن حريه الصحافه الا انها اصبحت جد مطلبيه كونها اصبحت تحررهم جزئيا من القيود المفروضه عليهم من قبل الانظمه وايضا قد ساهمت هذه الصحافه الالكترونيه في تغيير بعض السياسات واثبتت نجاعتها، ومثال ذلك ما حدث في السعوديه في حمله مناصره قياده النساء بالسيارات وقد لاقت نجاحا ولكن ما له حظ ان اساليب الحكومه قد تطورت واصبحت تتعدى بعض الخطوط التي كانت تتفادى المساس بها وراينا كما حدث في قضيه خاشقجي.

النشاط السياسي والمشاركه السياسيه:

ان ازدياد الهوه بين الافراد والفاعلين على مستوى الدوله من سياسيين واحزاب والذي تمثل في ضعف المشاركه في صنع السياسه واختيار القيادات السياسيه في الجانب التنفيذي والجانب التشريعي وخاصه لدى فئه الشباب وفئه النساء التي تمثل شريحه بسيطه جدا في الاحزاب السياسيه حيث ان غياب القوى السياسيه البديله يزيد من عدم الثقه في المؤسسات الموجوده وزياده ضعفها غير ذلك ضعف الاحزاب السياسيه والصعوبه التنبؤ بالتقلبات في الحياه السياسيه من تغير سياسات الدوله اتجاه هذه المساله وهذا ما دفع معظم الفاعلين الى التوجه الى المشاركه والتغيير بالطرق غير الرسميه مثل الاحتجاجات والمقاطعه والتركيز على مفاهيم ومواضيع محدده متعلقه بالحوكمه، ومع تزايد تدني سقف الحريات اصبح التوجه من المطالبه بالمزيد من الحريات الى المطالبه بالخدمات الاساسيه البسيطه.

وازداد التوجه نحو الدعوه الى تفعيل اللامركزيه حيث ان يمكن تفعيل اليات للتوزيع العادل للموارد في المراكز المحليه حيث انها تمثل مصلحه منطقه معينه، واصبح جليا في الاحتياجات والاضطرابات التي حدثت في المناطق ذات انتاج النفطي بالذات كون معظمها مناطق مهمشه ويلاحظ المواطنين هذا التهميش المتعمد رغم انهم يساهمون بشكل كبير في انتاج الدوله بالكامل عن طريق موارد مناطقها، وعليه تم توجيه رساله الى السلطه بانها لا يمكنها تهميش المناطق التي يوجد بها موارد وخاصه في قطاعات النفط والغاز حيث ان هذه الاحتياجات والمقاطعات من قبل تلك المناطق قد جعل مواطنيه تلك المناطق يحصلون على العديد من متطلباتهم التي نادوا بها وزاد ذلك من ترسيخ فكره ان المشاركه غير رسميه بالاحتجاجات والاضطرابات اكثر فاعليه من المشاركه الرسميه احزاب وصناع قرار في الدوله.

ورغم ان هذه السياسات كان لها صدى نجاح الا ان بعض الدول قد تعاملت مع هذا الامر باسلوبين في نفس الوقت منها القيام باصلاحات واسعه على مستوى الحكومه تزامنا مع حمله من الاعتقالات وتكميم الافواه كما حدث في المغرب ويتضح لنا ان الفاعلين الممثلين للمطالب الشعبيه يكون لديهم دائما بدائل عن الوسائل الرسميه حيث انه عندما يعجز النخب التي تم انتخابها ستجد اكثر من طريقه للتحايل وايصال صوتها الى اعلى الهرم.

الطريق الى الامام:

في بعض البرلمانات لدى النخب المحليه بعض الحريه في بعض السياسات ومناقشه مواضيع الحوكمه ويتمركز ذلك في الانظمه اللامركزيه ومع تزايد انعدام الثقه بين الافراد والنخب السياسيه يرتقي بعض افراد الاحزاب عن طريق تحسين جوده تسليم الخدمات، ولمد جسور بين تلك الاحزاب والافراد فانه يمكنها ان تعمل مع الفائلين في المجتمع المدني حيث انه ليس بالضروره ان يكون احدهما بديلا للاخر بل يمكنهم العمل سويا ويكونون مستقلين رغم القيود التي تفرضها الدوله في مواضيع الحوكمه المحليه.

فين كان الدول استخدام اليات مثل الحوارات الوطنيه والمحليه حيث ان تكون متنفس لدى الشعب لوضع مطالبهم ومدخلاتهم الى النظام وتشعرهم بمساهمتهم في صنع السياسه العامه وايضا تكون فرصه للفاعلين من الاحزاب السياسيه والمجتمع المدني لتوجيه الجماهير في توقعاتهم ولكن على صانع والقرار ان يضعوا في الحسبان ان اهمال هذه المطلبات التي نتجت عن هذا الحوار سيؤدي الى نتائج عكسيه وخطيره على مستوى البلاد، وفي ما يخص توطير المخالفات فان اعتماد المواطنين يكون على المجتمع الدولي حيث انه يمكنه بتوثيق تلك المخالفات حتى انه يمكنه الاشاره لها علنا في المحافل الدوليه وتوجيه اصابع الاتهام الى الانظمه باستخدامها لاليات قمع وحشي.

فعاليه الحكومه:

غريبه ما تبحث الحكومه عن حلول لتواجه تحديات تزويد الخدمه ولكنها غالبا ما تاتي بمسكنات لا تقضي على المشكلات جذريا ويلاحظ انه في دول ذات موارد غنيه يختلف من نظام الى اخر حيث انه من الطبيعي والمفترض ان الدول ذات الموارد لديها وسائل افضل لتقديم الخدمات وتفاعل اقوى مع المواطنين حيث انه سيكون هناك نسبه عاليه من الرضا عن الاداء ولكن ما تم دراسته انه بعض الدول ذات الموارد العاليه تتساوى في الاداء الحكومي مع دول ذات موارد محدوده وما زال المواطنين لديهم مستوى منخفض في الثقه بالحكومات.

تحديات تزويد الخدمه:

هناك تحسن ملحوظ في بعض الخدمات الاساسية مثل التعليم والصحة حيث أن نسبة الامية منخفضة بدرجة لا تذكر – لا تعكس هذه النسبة جودة التعليم الحقيقية- وايضا وايضا التحسن الملحوظ في انخفاض نسبه الوفيات وزياده معدلات الحياه والحد من تفشي الاوبئه والامراض الساريه، وبالرغم من ذلك ما زال المواطنين لا يشعرون ان الخدمات المقدمه تتناسب مع الخطاب المعلن، والاكثر من ذلك تفاوت توزيع الخدمات وجودتها من منطقه الى اخرى حيث انه هناك تفاوت ملحوظ وملوس حسب قوه ونفاذ الجهه الاداريه، وتعمل بعض الحكومات على تخفيض سقف التوقعات والامان من مواطنيها بالنسبه لجوده خدمات الدوله وهناك عمليات تحشيد اعلاميه لتحويل مطالب الشعب من الخدمات الاساسيه الى مطالب الامن والاستقرار مع تدني معدلات التنميه البشريه والزياده المخاطر الامنيه التي تدفع الحكومات الى رفع الدعم تدريجيا والتذرع بهذه الحجه لزياده القمع وتضييق الحريات ومن الملاحظ انه هناك اختلاف في متطلبات الشعب حسب البيئه التي يعيشونها والتاريخ الذي عاصروه فمثلا في دوله مثل لبنان تجد انه يفضل الامن على الخدمات الاخرى نظرا لما مر به في حرب اهليه.

كيفيه استجابه الحكومات:

تتجه معظم الحكومات لمواجهه هذه التحديات الى النظام اللامركزي ولكن ليس لديها الاراده السياسيه الحقيقيه لمنح انظمه الحكم المحليه الصلاحيات اللازمه للتطوير وزياده مواردها بما يخدم المصالح الحقيقه لتلك المنطقه، وهناك حل اخر تم استحداثه وهو الحكومه الالكترونيه باطلاق منصات للتواصل المباشر بين المواطنين والحكومه لتسهيل الاطلاع على المعلومات اللازمه وايضا تساهم في الحد من الفساد المستشري كون التعامل مع الاله يلغي فكره الوساطه والمحسوبيه، وهذه الحلول اجراءات مؤقته بينما المواطن يريد حلولا جدريه وعلى هذا الاساس تقوم بعض الحكومات منذ 2011 بزياده الانفاق الداخلي على الاصلاحات المعيشيه وزياده التضييق على الحريات المدنيه ومع ذلك كل هذه التغيرات لم تؤثر في ما تغير الشعب الذي يرى ان حكومته قادره على على توفير افضل جوده مع حقه في ممارسه المشاركه السياسيه وفي الانظمه التي تعتمد على الثروه النفطية الذي اصبح مشكوكا فيه للتطورات الحاصله في الميدان العلمي للطاقه.

الطريق الى الامام:

قال لها مركزيه عن طريق بناء قدرات المجالس المحليه وتوفير الموارد اللازمه لزياده كفاءتها وفعاليتها ويتزامن ذلك مع زياده جهود تفعيل الحوكمه يتطلب ذلك دعم الاراده السياسيه عدا عن مساهمه المنظمات غير الحكوميه المموله حيث توجه مواردها عبر القنوات الرسميه المحليه للتعاون معها في توفير خدمات افضل مما يساهم في زياده ثقه بين المواطنين والحكومه المحليه.

الرقابه على الفساد:

ان الفساد يعد قضيه جوهريه على اختلاف مستوياته وهو للاسف اصبح ثقافه متاصلا في المجتمع كون عدم وجود سياسات فاعله للتنميه تؤدي الى الفساد فهناك مقوله شهيره ((اذا اعطيت موظف ما 200 كاجرا له وانت تعلم انه يحتاج الى 500 ليعيش حياه كريمه فانك تصنع منه فاسدا)) ومع ان معدلات الفساد في الاونه الاخيره لم تتزايد الا ان وعي الناس بها قد ازداد وهناك بعض الحلول مثل منصات الكترونيه قد تقلل من نسب الفساد ولكن ما يحتاج اليه فعلا هو حل جذريا لنزع ثقافه الفساد من المجتمع ولكن لا توجد اراده سياسيه حقيقيه لمكافحه الفساد نظرا لان هذه المكافحه ستضر بالنخب الحاكمه والفشل في تطبيق هذه السياسات سيؤدي الى عدم استقرار مما يضر بمصالح النظام والنخب، واشكال الفساد متنوعه منها ما يتمثل في التوظيف الواسع الذي لا يعتمد على الكفاءه وفي الدول نفطيه هناك الفساد في توزيع الريع.

مضمرات الفساد:

الفساد احد اكبر التحديات التي تواجه الدول فهو يعرقل النمو الاقتصادي وخلق الوظائف عاده عن المشاكل الامنيه خاصه عندما نتحدث عن الحدود فساد موظفي الجمارك يؤدي الى دخول الممنوعات والاسلحه وعندما يتسبب الفساد في ضرر مباشر للمواطنين فان بعضهم يميلون الى الانخراط مع جماعات متطرفه بزعم انهم يحاربون الفساد، وكذلك يؤدي الى تخفيض جوده المؤسسات حيث ان انتشار ثقافه الفساد بين الموظفين يؤدي الى التقلص الخدمات وجعلها حصرا على من يستطيع اعطاء رشوه لموظفي القطاع العام.

الطريق الى الامام:

من اليات مكافحه الفساد وضع قوانين رادعة محكمه لمعاقبة مرتكبي هذا الجرم، وتشكيل هيئات مستقله للرقابه والمساءله ومكافحه الفاسدين، عدا الحكومه الالكترونيه وهي التي تمنع الاتصال مباشر بين الراشي والمرتشي ولذلك تكون اكثر تحكما من قبل السلطه ومنعا للفساد وايضا على الجماهير الضغط على القاده من اجل استئصال الفساد ووضع قوانين راضعه لمكافحه الفساد.

خاتمه:

ان التوجه العام منذ 2011 نحو مكافحه الفساد وزياده الحريات وتلك المشاعر المكبوته من الغضب والصخب على الاداء الحكومي المتردي لا تزال تلك المشاعر موجوده وقد تؤدي الى انفجار في اي لحظه ولذلك يحاول المواطنين دائما ايجاد طرق للتواصل مع الحكومه والسبل للمشاركه في صنع السياسات العامه وايضا تقوم الحكومات بدراسه كل سبل التكيف مع الامر من وعود بالاصلاح وغالبا ما تبوا بالفشل الى القمع وتكميم الافواه وكل مره تزداد اللي هو اتساعا بين الشعوب وحكومتهم ذلك انه لن يحدث تقارب حقيقي الا عندما يتم معالجه ثلاث قضايا رئيسيه:

اولا النفاد الى مراكز صنع القرار

ثانيا التزويد الفعال للخدمات

ثالثا مكافحه الفساد

وادي القضايا يتم معالجتها بالتدرج عن طريق التعاون والتشارك الفعال ما بين الشعوب والحكوبات والمجتمع الدولي.

**تعقيب/ ان المشكلات التي يناقش هذا التقرير تحدد الازمه الرئيسيه الموجوده حاليا وقد وجه تركيزه الى ثلاثه قضايا وهي النفاذ الى مراكز اتخاذ القرار وتتمثل هذه في المشاركه الواسعه لاطياف المجتمع وخاصا الفئات المهمشه من النساء والشباب ولكن في هذا التقرير لم يتطرق الى فكره الاعداد السليم لهؤلاء فعندما نتحدث عن وصولهم الى مراكز صنع القرار فانه هناك بعض الشعوب العربيه تتيح لعدد كبير من النساء والشباب من الانخراط في العمليه السياسيه ولكن للاسف هذه الفئه غير مؤهله جيدا للوصول الى مقترحات وخطط طويله الامد تضمن الاستدامه وصناعه قرارات استراتيجيه على المدى البعيد والمشكله التي لم يتم التركيز عليها انه في عدد من الدول العربيه لدينا قناعه تامه حتى من الفئات المهمشه بان هؤلاء الاشخاص الذين يعتبرون فاسدين ولم يقدموا اي خدمات لا بديل لهم حيث انه يوجد عائلات تتوارث المناصب التشريعيه والتنفيذيه جيلا بعد جيل وتجد انه نفس المناطق وربما نفس العائلات تصوت لهم رغم انهم ليس لديهم استفاده حقيقيه ولدينا مثال في الانتخابات اللبنانيه الاخيره هناك احد المرشحين يتقدم بقوه وليس لديه اي برنامج انتخابي عاد ان مؤهلاته الوحيده انه وريث عائلتين فهو حفيد لوزير السابق لخمس وزارات وحفيد لرئيس سابق ويتم الترويج له في الدعايه الانتخابيه على انه حفيد عائلتين ممن لديهم تاريخ طويل في السلطه اللبنانيه التي تعتبر في ادبيات العلوم السياسيه نظام الدوله الصفر وما الت اليه الدوله اللبنانيه حاليا من الافلاس وانعدام الخدمات رغم العدد القليل بسكانها والمميزات التي لديها من تعليم على جوده عاليه الا لانه بوجود هذه النخب السياسيه الفاسده التي تتوارث الحكم جيلا بعد جيل ويقوم الشعب بوضع جلاده في السلطه جيلا بعد جيل لا يوجد تقدم واضح الا بالقيام بالتوعيه الصحيحه والاعداد الصحيح للقيادات الشعبيه في المجتمع المدني وعلى الصعيد العام لزياده الوعي باخطار توارث هؤلاء للسلطه.**

**اما في نقطه التوزيع الفعال للخدمات فان هذا يعتمد على مدى الدعم التي سيحصلون عليه من الحكومه المركزيه في حاله قيام حكم محلي في نظام لا مركزي وايضا على الكفاءات الموجوده لاداره هذه الموارد فان بناء قدرات هؤلاء الاشخاص يتطلب اراده سياسيه حيث انه تقوم الدوله بصرف الكثير من الاموال في القيام بمشاريع لا تستحق ان توضع في جدول الاعمال ولكن فقط لارضاء فئه في عينها تتولى تلك المناصب بدل ان تتوجه الى زياده تنميه الوعي هؤلاء الاشخاص بحيث انه يمكنه الاستفاده بشكل اكبر في حاله تطوير نفسه وبناء المنطقه لان النهايه في حاله انه قام بعمليه النهب فقط دون توزيع خدمات ستكون اما ثوره او انهيار الدوله.**

**وعندما نتحدث عن مكافحه الفساد فان هذه النقطه جد حرجه نقطه جوهريه في كل ما يحدث فلا يمكن الوصول الى اي نقطه من النقاط السابقه دون مكافحه الفساد في الفساد في جوهره سببا ونتيجه في الفساد يؤدي الى وصول اشخاص غير اكفاء الى المناصب وبدورهم هؤلاء اما ان يقوموا بتوزيع غير عادل نتيجه لجهلهم بدورهم وجهلهم بالمنطقه ومتطلباتها واما لخدمه مصالحهم الخاصه وعندما تتحدث عن توزيع غير عادل وغير فعال للخدمات فانه سينتج عنه امكانيات لاشخاص دون عينيهم في اماكن معينه وعليه سيكونون اكثر استحقاقا في نظر القانون للوصول الى مراكز صنع القرارات وعليه سيقوم بتوريث هذه المميزات الى منطقته والى اشخاص الذين قاموا بالتوزيع غير العادل وضموه في هذه الصفقه التي تخدم مصالحهم فقط والمشكله الاكبر ان الفساد المتاصل حيث انه اصبح ثقافه في المجتمع فالفساد يبدا من اقل الموظفين مرتبه الى راس الهرم في الدوله وهذا الامر يتطلب مكافحه على مستوى القاعده اولا ثم تقوم هذه القاعده بمكافحه الفساد على المستوى المتوسط وهو الذي يتمثل في المسؤولين اصحاب الرتب المتوسطه في السلطه وهؤلاء من يستطيعون الضغط لتغيير راس الهرم واصلاحه الا في حاله وصول اشخاص اصلاحين فعلا الى راس الهرم وعليه يمكن تطبيق الاجراءات الصارمه والقوانين الرادعه للفساد والفاسدين.**

**والسلام عليكم....**

**إعداد/ أحمد الشويعي**